

فلسطين

ابن سلمان لعباس: العلاقة مع تك أيبب موجهة ضد إيران
جلسة لـ «المركزي» على أعتاب «صفقة القرن»

خوض تجربة أخرى، وتسليم حكومة «الوفاق الوطني» تحصيل الجبايات عن الشهر الجاري، بعدما وعدت رام الله بصرف سلف مالية لموظفي حكومة غزة السابقة، لكن لا يزال الخلاف قائماً حول موعد وقيمة السلفة، كما تقول المصادر.

ومع تعثر المصالحة الفلسطينية، شكّلت لجان عدة لمراقبة تطبيقها، منها اللجنة الفصائلية، وأخرى من المؤسسات المجتمعية، في ظل الحديث مجدداً عن ترتيبات لعودة الوسيط المصري الذي غادر القطاع



أعلنت «الجهاد» أنها لن تشارك في الجلسات بينما تدرس «حماس» القرار



قبل أسابيع احتجاجاً على رفض بعض الوزراء استقباله في مقراتهم في القطاع.

خضوب «الصفقة»

كشفت مصادر فلسطينية مقربة من رئيس السلطة، محمود عباس، أن السعوديين كانوا قد نقلوا بصورة كاملة الرؤية الأميركية لـ «صفقة القرن» إلى قيادة السلطة بصورة كاملة، وقد أقر بذلك الوزير السابق أحمد مجدلاوي قبل أيام. لكن هذه المصادر تضيف أن الرؤية تتلخص في «إقامة دولة فلسطينية تستثنى مناطق المستوطنات الكبرى وتتكون من بقية المناطق الأخرى في الضفة وغزة وقرى المنطقة الشرقية للقدس، على أن تكون غزة هي مركزية الدولة المقبلة، وسيعقب كل ذلك سياسة السلام الاقتصادي، كما سينشأ ميناء (في القطاع) ومطارين أحدهما في غزة والآخر في الضفة».

وأوضحت المصادر نفسها أن «ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، برر لعباس في اجتماعهما أي علاقة مستقبلية مع تل أبيب وواشنطن، في إطار حربه على إيران»، فيما تلخص الاجتماع الثاني في الزيارة اللاحقة لعباس إلى الرياض في أن يقبل الرجل هذه الرؤية «مقابل تعريف المستوطنات وحدودها بالضفة، والأراضي لمصلحة الفلسطينيين، مع ربط ذلك بممر أمن بين الضفة وغزة»، لكن «أبو مازن» رفض أن يستثنى المقترح القدس ويحصر العاصمة في القرى الشرقية أو أن يستثنى البلدة القديمة تماماً، وفق ما قالت.

واللافت أن مجموع ما عقدته قيادة السلطة مع الوفود الأميركية خلال الشهور الخمسة الأخيرة يزيد عن ثلاثين لقاء، وكلها تركزت في كلا المضمونين، كما شاركت أطراف عربية في هذه اللقاءات من السعودية ومصر. أما بشأن اللاجئين، فتذكر المصادر أن الرياض لم تعارض فكرة تجسيد التفاوض على قضيتهم على أن تطرح في وقت لاحق للنقاش مع قضايا مثل حدود المستوطنات والدولة والمياه «لكن دون تحديد سقف زمني محدد»، ومن جهة ثانية، بررت هذه المصادر حالة بطء المصالحة بـ «خشية عباس أن يكون الاتفاق الذي فرضته القاهرة حلقة في سلسلة صفقة القرن».

الرافضة للقرار الأميركي، وأصيب جراء ذلك عشرات المواطنين، بعد صلاة الجمعة أمس، خلال مواجهات مع قوات الاحتلال في غالبية نقاط التماس في الضفة والقدس وغزة، وهي تعتبر «جمعة الغضب السادسة». ودرت مواجهات أسفرت عن نحو 130 إصابة في كل من الخليل وبيت لحم (جنوبي الضفة) حيث اعتقل عضو في «المجلس الثوري» لحركة «فتح»، كما دارت مواجهات في نابلس وقلقيلية (شمال) ورام الله والقرى المحيطة بها (وسط). أما في غزة، فأصاب قوات الاحتلال أكثر من 80 شاباً معظمهم بالرصاص الحي خلال مواجهات على الحدود الشرقية والجنوبية للقطاع.

تحسن طفيف في المصالحة

في مقابل بطء السلطة الفلسطينية في خطواتها نحو المصالحة، ورغم الحديث المتكرر عن فشل التطبيق والتحذير من انهيار الاتفاق، تقدم طفيف في بعض المسارات التفصيلية التي تتعلق بعودة بعض موظفي السلطة في غزة إلى عملهم بعدما وافقت «حماس» على رجوع نحو 1600 منهم. لكن بقيت بعض الوزارات تواجه إشكالات في خطوة عودة الموظفين التي أصرت عليها رام الله.

رغم ذلك، تقول المصادر أنه في نهاية شباط المقبل ستكون هناك رؤية حاسمة بشأن الموظفين ضمن الرؤية التي ستعتمدها «اللجنة الإدارية والقانونية» برئاسة نائب رئيس الوزراء، زياد أبو عمرو. لكن الخطوة الأهم هذا الشهر أن «حماس» قررت

كون «اللجنة التنفيذية للمنظمة خالفت مخرجات اجتماع اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني في بيروت، التي دعت لعقد الاجتماع في الخارج»، كما أوضحت أنها «ليست عضواً في المنظمة وهيئاتها»، علماً بأنه كان من المفترض العمل تحت الرعاية المصرية على «إعادة بناء وترتيب المنظمة ومؤسساتها لكن ذلك لم يتم».

وبشأن «حماس»، قالت الحركة إنها لا زالت تدرس المشاركة في جلسة «المركزي»، موضحة أمس أنها لم تصدر موقفاً حتى اللحظة حول المشاركة أو عدمها، فيما يرجح أن تحذو حذو «الجهاد» في ذلك، وكان مقترحاً مشاركة الحركتين من بيروت عبر تقنية «الفيديو كونفرنس»، لكن ذلك لا يبدو مرضياً لهما. وفي غضون ذلك، غادر غزة صباح أمس 19 شخصية جلهم من فصائل «منظمة التحرير»، وذلك عبر حاجز «بيت حانون - إيرين»، للمشاركة في اجتماعات «المركزي»، ومنهم ستة أعضاء من الهيئة القيادية العليا لحركة «فتح» غادروا بعد موافقة الجانب الإسرائيلي على ذلك.

في سياق متصل، تواصلت المسيرات

بعد نحو 40 يوماً من إعلان دونالد ترامب القدس «عاصمة لإسرائيل»، يعقد «المجلس المركزي»، المنبثق عن «المجلس الوطني»، المشرف على «منظمة التحرير» اجتماعاً يوم غد. ضمن برنامج عمل قصير يستمر يومين فقط. قياساً إلى آخر اجتماع عقده عام 2015، وذلك في وقت كشفت فيه مصادر سياسية ملامح التفاوض الجاري منذ خمسة أشهر

هزّة - هاني إبراهيم

مسميات كثيرة لهيئات ولجان ومجالس ارتبطت بالتاريخ السياسي الفلسطيني منذ مطلع الستينيات حتى قرار «المجلس المركزي» تشكيل «السلطة الوطنية» التي تسلمت الدور الأمني والسياسي والاقتصادي بغالبية، وذلك إلى حد بات فيه التفريق بين هذه المؤسسات بحتاج إلى التركيز ودراسة المواقف المتداخلة، ولا سيما بعد تراجع الخطاب الثوري الرسمي الفلسطيني، المتمثل بخطاب «المجلس الوطني»، بصفته المرجعية التشريعية والرقابية على «منظمة التحرير»، والمتبني لـ «الميثاق القومي» الذي كان يحتوي على الخطوط الحمراء في تعريف أرض فلسطين التاريخية من البحر للنهر وعاصمتها القدس، واعتبار «الصهيونية مرتبطة بالإمبريالية العالمية ومناقضة لأي عمل تحريري». كما أنه حدد العلاقة مع إسرائيل بكونها عدو، وأنه لا بد من الكفاح المسلح للتخلص منه.

رويداً رويداً تم الانسحاب من نقاط عدة من هذا الميثاق، إلى أن تشكلت ملامح مرحلة التسوية ما بعد اتفاق أوسلو بحالتها الآن، التي تلقت آخر الضربات بقرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن القدس، ويليها الخطة الأميركية لتصفية قضية اللاجئين. ومع انكشاف هشاشة موقف السلطة، وفقدانها حجة الدفاع عن محاولاتها في تحقيق التسوية مع شريك يسعى بإعادة احتلاله الضفة وترسيم حدودها أن يضمها إليه، يأتي الاجتماع المتناحر لـ «المركزي»، شبيهاً بالاجتماع المتناحر «القيادي» السابق، الذي أتى متأخراً 12 يوماً بعد القرار الأميركي بشأن القدس، وذلك لبحث قرارات يفترض أن تكون مصيرية، لكنها ستكون شكلية كسابقاتها، خاصة أن السلطة أضعف من تطبيقها.

وبينما يجري الحديث على المشرف عن «صفقة القرن»، يناور رئيس السلطة، محمود عباس، للبحث عن مخرج، ساعياً إلى كسب اعتراف دولي بفلسطين كدولة تحت الاحتلال بدلاً من سحب الاعتراف بإسرائيل، الذي هو أقصر الطرق. وعليه، يعود أبو مازن هذه المرة لفتح الدفاتر القديمة هارياً إلى الأمام باتجاه «المركزي» والدعوة لعقد اجتماع يضم أعضاء «اللجنة التنفيذية للمنظمة»، رغم تعرقل المصالحة الداخلية، كما وجه دعوات إلى وممثلين عن الهيئات والنقابات والاتحادات الفلسطينية بالإضافة إلى المستقلين.

أما حركة «الجهاد الإسلامي»، فأعلنت أمس قرارها رفض المشاركة في جلسة «المركزي» المقررة في مدينة رام الله، وسط الضفة، قائلة إنها أبلغت رئيس «المجلس الوطني»، سليم الزعنون، في رسالة خطية بذلك، وذكرت «الجهاد» أن من أسباب رفضها

الفلسطينية التابعة للاحتلال واقتصاده ومؤسساته الأمنية.

يُعد «المجلس المركزي» في هذا السياق، ومن أجل القول إن عباس لا يزال يسيطر على مؤسسات المنظمة والسلطة وإنه صاحب الولاية على القرار الفلسطيني. علينا أن نتذكر أن «المجلس المركزي» هو الذي أنشأ السلطة بقرار صدر عنه عام 1994، وهو يتحمل مسؤولية تاريخية عن هذه الكارثة. نحن في «الجهة الشعبية» رفضنا قرار هذا المجلس آنذاك، وما زلنا نرفضه حتى اليوم. هذا هو موقفنا إلى أن تسقط السلطة.

■ إذن، لم تقاطعون دورة المجلس؟

من حق أي قوى سياسية فلسطينية أن تقاطع اجتماعات «المجلس المركزي» أو أي هيئة فلسطينية أخرى، ولا تشارك فيها. قرار المقاطعة له مبرراته المنطقية والوطنية والمفهومة، لكن الأصل في ذلك أن يكون لمصلحة شعبنا وحماية حقوقه الوطنية، كذلك إن أي مشاركة في هذه الاجتماعات إذا لم تكن من أجل مصلحة شعبنا وتنفيذ قرارات سياسية حاسمة فإنها ستكون ديكورية لا وزن لها.

■ في ظل معرفة مسبقة بنتائج هذا الاجتماع الذي يأتي متأخراً ويعقد على عجل في يومين، كيف ستقيم قيادة «الجهة» مشاركتها إذا كان الاجتماع بروتوكولياً كما تقول؟ هل من المقبول طرح قضايا من باب أخطانا وأصبنا في مرحلة حساسة يُستهدف فيها سلاح المقاومة، خصوصاً أن الجبهة من الفصائل الناشطة عسكرياً؟

الجبهة متهمه كغيرها بأنها تغطي سياسات فريق أولسو، لذلك يجب ألا تصبر على مواقف ونهج الفساد والإقصاء. الجبهة إذا شاركت ستقول كلمتها بوضوح، وجوهاً أن المنظمة ليست مزرعة لـ «أبو مازن» وطبقة المال، ويجب وقف كل هذا المسار التفريطي والعبثي. بالطبع، من حق شعبنا ومن واجب طبيعته الوطنية تصويب سياسات الفصائل ونقدها، ولا بد لكل القوى أن تسمع صوت الشارع وصرخات الناس المحاصرة في جبالها والبقعة وأم الفحم وعين الحلوة واليرموك وغيرها. لذلك، ندعو باستمرار إلى رقابة شعبية على مواقف الأحزاب وعمل كل مؤسساتنا، وهذا يستدعي بصراحة مشاركة شعبية واسعة في الوطن والشباب ورفع الصوت عالياً ضد نهج التفريط والانسحاب.

■ في ظل ذلك، لماذا أنتم موجودون في المنظمة وجزء من قيادتها؟ أما أن الألوان لانسحابكم منها، وهو سؤال طرح عليكم أكثر من مرة... ولا سيما أنه لا تقاطع بين موقفكم وموقف السلطة في مسألة القدس وحدود دولة فلسطين؟ «الشعبية» سبق أن انسحبت أكثر من مرة من مؤسسات «منظمة التحرير»، في موقف سياسي واعتراضي، وهي تناقش أزمة المنظمة واختطافها على يد عباس وفريقه، هذا الموضوع مدرج باستمرار على جدول أعمالها، وهو يعني كل الشعب وليس فصيلاً بعينه. هناك من يدعو الجبهة إلى التمسك بـ «المنظمة» لتكون صوتاً يصوب السياسات الفلسطينية الرسمية من الداخل، وهناك من يدعوها إلى الانسحاب، لكن الأکید أن لا أحد في الجبهة عنده أو هام حول واقع هذه المؤسسة وأين وصلت، أو يناقش حقيقة أنها عملياً مؤسسة مختطفة بالكامل ويحكمها مجموعة مارقة تمردت على إرادة شعبنا ويجب محاسبتها.

المنظمة في نهاية المطاف هي ملك للشعب الفلسطيني، ومصادرتها على يد فئة ما لن تغير هذه الحقيقة. هذا هو موقفنا المعلن، وهذا ما سنقوله وسنؤكد في اجتماع «المركزي»... إذا شاركنا.

نتيهاو: خبر «هآرتس» عن سيناء كاذب

نفى رئيس حكومة العدو الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ما نقله الإعلام العبري عن «عرضه ضم أجزاء من الضفة الغربية مقابل منح الفلسطينيين أراضي في سيناء المصرية». وقال مكتب نتنياهو، في تصريح مكتوب، أمس، إن «الخبر الذي نشرته صحيفة هآرتس عن أن رئيس الوزراء عرض إعطاء أراض في سيناء للفلسطينيين، مقابل ضم الضفة إلى إسرائيل عارٍ من الصحة تماماً ولا أساس له».

وكانت «هآرتس» قد نقلت عن مسؤولين أميركيين (راجع عدد أمس)، قولهم إن نتنياهو طلب من إدارة الرئيس السابق باراك أوباما عام 2014 دراسة ضم إسرائيل أجزاء من الضفة مقابل حصول الفلسطينيين على أراض في سيناء. وأضافت أن نتنياهو طرح الأمر في مناسبات عدة في لقاءات مع أوباما، ووزير الخارجية السابق جون كيري، بعد إخفاق مساعي الأخير في المفاوضات. وقال المسؤولون السابقون إن نتنياهو أبلغ أوباما وكيري أنه يمكن إقناع الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، بقبول الفكرة، لكنهم استدركوا بأن «إدارة أوباما سمعت مباشرة من مصر أنها لن تقبل هذه الفكرة. كما أن الفلسطينيين رفضوها».

(الأخبار)

اصيب في «جمعة الغضب السادسة» عشرات المواطنين في الضفة والقدس وغزة (أ ف ب)

